مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المسائل العروضية وأثرها في الترجيح الصرفي عند ابن جنيّ

م. د. زينب باسل كامل مراد الداغستاني [1]

[1] وزارة التربية/ معهد الفنون الجميلة/ مكلفة في الكلية التربوية المفتوحة بغداد
zmz10727@gmail.com

الملخص. نرمي في بحثنا الحالي إلى تأكيد العلاقة بين علمي الصرف والعروض انطلاقًا من حقيقية مفاداها أنّ علماءَ العروض هم علماء لغويون في مجالي الصرف والنحو، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، والأخفش الأوسط (ت215)، وأبو بكر بن السراج (ت316هـ)، وأبو عليّ الفارسيُّ (ت377هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وغيرهم، فمَنْ يقرأ مؤلفاتهم يجدهم قد أفادوا من الكثير من الموضوعات العروضية في عرض مسائلهم اللغوية؛ وهو توظيفٌ متاتٍ من إدراكهم "إنَّ الدراسة الصوتية هي عمادُ أيَّة لُغةٍ من اللُّغاتِ وبدونِها لا يُمكنُ لهَا أن تَرقى لأنَّ أبنيتَها وتراكيبَها تقومُ على أساس التَّشكيلاتِ الصوتيَّةِ وتبادليَّة المواقعِ وإمكانية القدرةِ على إنتاجِ صورٍ دلاليةٍ تكوّنُ المنظور الفكريّ وتُغني مساراته" (عبد الجليل، 2011م، ص28))، فبحثنا الموسوم (المسائل العروضية وأثرها في الترجيح الصرفي عند ابن جني) رؤية جديدةً في قراءة الموروث اللغويّ العربيّ في الوقت نفسه، حيثُ مَثَّلَ دراسة تطبيقية لقوانين العروض ومسائله في توجيه بعض المسائل والموضوعات الصرفيَّة عرضَ لها ابنُ جني في كتبه، آثرنا أنْ نُوضّحها في مبحثين مسبوقين بمقدمةٍ ومتلوينِ بنتائج البحث، وبقائمةٍ لمصادره. متبعةً المنهج الاستقرائيَّ الوصفي التحليليَّ في عرض الآراء اللغوية والعروضية فيه.

الكلمات المفتاحية: المسائل العروضيّة – الترجيح الصرفي– ابن جني.

Abstract. In our current research, we aim to confirm the relationship between morphology and prosody Based upon the fact that prosody scholars are linguists within both the morphological and syntactical disciplines; with the first of these being Al-Khalil bin Ahmad Al-

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

Farahidi (died 175 AH) and Al-Akhfash Al-Awsat (died 215 AH), followed by Abu Bakr bin Al-Sarraj (died 316 AH), Abu Ali Al-Farsi (died 377 AH), Ibn Jinni (died 392 AH), and many other. Whoever reads their works will find that they have benefited from many prosody topics in presenting their linguistic issues. It is a solid employment of their awareness ((that phonetic study is the foundation of any language, and without it it cannot advance; because its structures and compositions are based on phonetic formations, the exchange of locations, and the possibility of being able to produce semantic images that form the intellectual perspective and enrich its paths)) (Abdul Jalil, Safa Publishing and Distribution House, Amman, 2011 AD, p. 28))Our research, entitled "Prosodic Issues and Their Impact on n Morphological Preference According to Ibn Jinni," presents a new vision for reading the Arabic linguistic heritage at the same time, as it represents an applied study of the laws of prosody and its issues in guiding some morphological issues and topics presented by Ibn Jinni in his books. We decided to clarify it in two chapters preceded by an introductory chapter and supplemented with the research results and a source list for this research. We followed the inductive, descriptive, and analytical approach in presenting the linguistic and prosodic opinions therein.

Keywords: Prosodic issues - Morphological preference - Ibn Jinni.

المقدمــة

إنَّ موضوع بحثي الموسوم بـ (المسائل العروضية وأثرُها في الترجيح الصرفيّ عند ابن جنيّ) يؤكد الصلةَ بينَ علمي العروض وعلم الصرف، فهو دراسة تطبيقية لهذهِ العلاقة التي لا يمكن انكارها أو غض الطَّرفِ عنها فصداها مُتردِّدٌ في مؤلفات عالم العربية أبي الفتحِ عثمان بن جني، وإنْ لم يكنِ متفردًا بهذا الطَّرح، إلَّا أنهُ أطالَ النَّظر فيها، مفصِّلًا القولَ في عرضها، ومُبرزًا أهميةَ تآزرِ هذين العِلمينِ (الصوتي العروضي والصرفي) في ترجيح بعضٍ من الأحكامِ الصرفية التي تواترَ عليها اللغويون القدامى. ويؤكد البحث من جانب آخر على عبقرية الرَّجل، ومدى تمكنهِ وإمامهِ بعلوم العربيةِ

وقد قسَّمت البحثَ على مطلبينِ مسبوقينِ بالمقدمة ومتلوَيْنِ بخاتمةٍ أوجزتُ فيها النتائج التي أفرزها العرضَ، وبقائمة للمصادر التي عولتُ عليها في بناء البحث وتعزيز معلوماته. بيَّنتُ في المطلب الأولِ:

مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المفاهيم النظرية للبحث من حيثُ تحديد مفهوم العروض، ومفهوم الترجيحِ الصرفيّ. أما في المطلبِ الثاني، فقدّمتُ عرضًا للمسائل وتفصيلاتٍ عروضيّةٍ التي استطاع ابن جني أنْ يوظفَها في مسائل لغويَّة– صرفيَّة– تحديدًا.

اتخذْتُ المنهجَ الاستقرائيَّ الوصفي– التحليليّ ميدانًا للخوضِ في هذه المواضع، مُحلِّلةً إيَّاها اعتمادًا على المعطيات اللغوية والعروضيةَ المبثوثةَ في المصادر.

1 .المطلب الأول: المفاهيم النظرية:

حدَّ الأخفشُ الأوسط العَروضَ بقولهِ: "العِلمُ الذي يُعرَفُ بهِ وزنُ الشعرِ واستقامته من انكسارهِ فأولُ ذلكَ علمُ السّاكنِ والمتحركِ والخفيفِ، والثقيل والحروفُ لا تخلو من أن تكونَ ساكنةً ومتحركةً لأنَّهُ ليس من حروف العربِ ولا غيرها شيءٌ يخلو من أنْ يكونَ مضمومًا أو مكسورًا أو مفتوحًا أو موقوفًا". لا يكونُ غير هذا في شيءٍ من اللفظِ (الأخفش الأوسط، 1986م، ص37).

وعرَّفهُ ابنُ جنيّ (ت392هـ) بقولهِ: (("اعْلَمْ أَنَّ العروضَ مِيزانِ شعرِ العَربِ وبهِ يُعرفُ صحيحُه من مكسورهِ فما وافقَ أشعارَ العربِ في عِدَّة الحروف الساكن والمُتحركِ سُمِّي شعرًا وما خالفَهُ فيما ذكرْنا فليسَ شعرًا وإنْ قامَ ذلكَ وزنًا في طباعِ أحدٍ لم يَحْفَل بهِ حتَّى يكونَ على ما ذكرْنا")) (ابن جني، 1989، ص59).

أما الخطيبُ التبريزيُّ فقد حدَّ علم العَروض مفصِّلًا القولَ في أصل تسمِّيتهِ ((أنا على علم بأن العروض هي ميزان الشعر، وأنه يمكن تقسيمها إلى صحيحة ومكسورة، والعروض هي مؤنثة. فأصل العروض في الناحية، مما يجعلهم على حق ذاكرين قولهم (أنت معي في عروض)، اي في ناحية. وها هو السبب في تسمية الناقة –التي تكون عرضًا أثناء سيرها – عرضًا.. إذ إن لها أن تختار أحد جانبي الطريق العام.. وقد يكون هذا هو المؤخر إلى أن يسمى علم لهذا السبب الناحية عرضًا؛ فإذا سمي علم العروض: لأنه نموذج عُرضني من أعلوم الشعر.. وقالوا: إن بعض الناس يقول هذا الاسم لأنه يعرض عليه من دون التسمية من جهته.. وإذا توافق هذا الاسم معه فقصد صدقًا وإذا خالفه فقصد زورًا). (التبريزي، 1994، ص17).

فالعَروضُ ميزانُ الشِّعرِ الذي يُميِّزُ به صحيحُ الشعرِ من فاسدهِ، ويُوضَحُ فيه الفروقُ بين الأوزان الشعرية في العربيّةِ وما يُشترَطُ فيها من الشروطِ؛ فهو المقياسُ الفنيُّ الذي تُعرَضُ عليهِ الأبياتُ الشعريةُ لتأكيدِ صحة وزنِها الشعريّ (خلوصي، 1997، ص 26).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مما سبقَ يَتضحُ أنَّ التحديداتِ الآنفةِ الذِّكرِ قَد حددتْ مجموعةً مِن الخصائصِ أو السِّماتِ الأساسيَّةِ لهذا العلمِ، أولها: إنَّهُ علمٌ مجالُ عمله هو الشعرُ. وثانيها: وظيفتهُ والمتمثلةُ في معرفة صحةِ هذا الوزن من انكسارهِ، وثالثُها: إنهُ لم يحددِ المنهجَ المعتمدَ لتحقيق غايتهِ، وإنْ كان بالمستطاعِ استنتاج هذا المنهجِ من قراءةِ ما وراءِ السطورِ (البحراوي، 1993، ص13)؛ وهذه القراءةُ مستندةٌ إلى أنَّ هذا المعنى يقودنا إلى صفةٍ أصبحَ استنكارُها مستبعدًا، ليس لعلم العروض وحسب؛ بل لكلِّ العلومِ العربيّة التي نشأت في عصر نشأةِ العروض، ألا وهي صفةُ المعياريَّة، أي القياس على معيار القواعدِ التي وضعها هذا العلم، وهذهِ الصفةُ تحددُ المنهجَ الذي يتبعهُ العروضيونَ لحقيقِ مهمة هذا العلم. (ينظر: البحراوي، 1993م، ص 13).

أما الأساسُ الذي وُضِعَ عليه العَروضُ، فهو أنَّ الأولويَّةَ هي للواقعِ الشعريِّ المسمُوعِ عن العربِ، قالَ الأَخفشِ: أما وضع العروض فإنهم جمعوا كل المجيء إليهم من أبنية العرب وعرّفوا عدد حروف كل اسم ساكنِه ومتحركة؛ فهذا البناء المؤلَّف من الكلام هو الذي تسميه العرب شعرا. وإذا تلفّ به فهو حكم، إن لم يوافق ما قدّمته قرينته وأن شبه بعض الأشياء فهو حكم وليس شعرا)). (الأخفش الأوسط، 1986، ص 143).

وبيّنَ البحراويُّ، أنَّ نصَ الأخفشِ الآنفِ الذِّكرِ ليسَ فيه إعطاءٌ للواقعِ الشعريِّ وحسب؛ بل ((أعطاهُ كذلك للنصِ الشعريِّ على الأَساسِ الصوتيِّ– لا الموسيقيِّ ولا الرياضيِّ، أي للعروضِ، أي أنَّ أساسَ الأوزانِ هو عددُ الحروفِ متحركة وساكنة، أو بمعنى آخرَ معاصِر: توالي الحركاتِ والسَّكناتِ في نَسقٍ محددٍ"" (الأخفش الاوسط، 1986، ص17).

وهذا الأساس الصوتيُّ يعتمدُ القيمةَ الكميَّة للأصواتِ بصفةٍ عامةٍ؛ وعليه بنى العروضيونَ بناءَهُم منطلِقينَ من الوحداتِ الصغرى، والتي اصطلحوا عليها الأسبابَ والأوتادَ والفواصلَ (ينظر: البحراوي، 1993م، ص20)، قال الأخفش)):وأقلُّ ما ينفصلُ من الأَصوات فلا يُوصَلُ بما قبلِهِ ولا بمَا بعدَه "حرفانِ الأول منهما متحرّكٌ لأنّهُ لا يُبتدأُ إلَّا بمُتحرّكٍ والثاني ساكنٌ لأنَّ كلَّ ما تقفُ عليهِ يسكن ولا تصلُ إلى أنْ تفردَ الأَصواتِ أقل مِن ذَا وهذا ونحوها وقط وأَقلُّ ما يفردُ بعد الحرفينِ أنْ تزيدَ عليهِما ساكنًا تقولُ في قط": ((قط قط فتثقل الطاءَ وتقولُ في ها: هاء تَمدُّ الألَفَ)) (الأخفش الأوسط، 1986، ص 142– 143).

الترجيح الصرفي:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الترجيحُ من مصطلحاتِ الأصوليينَ، وقد حده الجرجانيُّ (ت816هـ) بقوله: ((إثباتُ مرتبةٍ في أحدِ الدليلينِ على الآخر)) (الجرجاني، 1986، ص37)، ومن أنواعه الترجيحُ الصرفيُّ والترجيح النحويُّ، والترجيح الفقهيُّ وغيرها.

ولم أعثرْ على مفهومِ الترجيحِ الصرفيّ في مظانِ المصادرِ التي اطَّلعتُ عليها؛ لذا فإنه واستنادًا لما تقدَّم يمكنني أنْ أُحدَد مفهومَ الترجيحِ الصرفيّ بأنهُ إبراز أو تأكيد قوَّة أحد الدليلينِ المتعارضينِ في مسألةٍ منَ المسائلِ الصَّرفية؛ وهذا التَّرجيحُ لا يتأتى إلاّ باجتهادِ المجتهد أيّ قدرتهِ على الكشفِ والبيان في سبيلِ إظهارِ المزيةِ التي تأكدَّ بها الدليلُ الراجحُ؛ لتتُمَ غلبةُ جهةِ هذا الدليلِ و تقويةِ الحُكم الذي يتأتى نتيجةً لهذا الترجيحِ.

2 .المطلب الثاني: الدِّراسةُ التَّطبيقيةُ: المَواضعُ التي عوَّل ابنُ جنيّ فيها على المَسائلِ العروضيَّةِ:

2.1. منع الابتداء بالساكن:

منع العرب الابتداء بالساكن في اللغة العربية، وهو ما نصَّ عليه أغلب اللغويينَ العرب، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: ((كل حرف في الكلمة الأولى، سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، يجب أن يكون متحركًا، ولا يُقبل البدء بحرف ساكن في اللغة العربية. الدليل على ذلك هو أنَّ العرب لا يبدأون بكلمة تحتوي على حرف ساكن، فهم لم يقوموا بتخفيف الهمزة عند بدء الكلام بها؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى ضعف الصوت ويقربه من الساكن. عندما لم يبدأوا بالساكن، لم يبدؤوا بشيء قرّبَ منه. وهناك دليل آخر يبين رفضهم لابتداء الساكن؛ ألا وهو عدم كتابتهم كلمة (مُتُفَاعِلُن) كما يكتبون كلمة (فعولن) ونحوها من الافعال العليا؛ ا لأن كلمة (مُتُفَاعِلُن) يسكن أخرها. فإذا خُرمت لزم الابتداء إذن فإن رفضوا الفعل فيرفضونه نفسهم أولى من ذلك.)). (الفارسي، 1981، ص181– 182)؛ معلّلًا ذلكَ بالتخفيفِ، ففي التخفيفِ تضعيفٌ للصوتِ، مُحتكمًا في الوقتِ نفسهِ إلى علةٍ عروضية، ألَّا وهي علةُ الخَرْم في قوله (لم يخرموا مُتُفَاْعِلُنْ)، فالخرمُ لغةً: مصدرٌ للفعل خَرَمَ الخَزَرَةَ يخرِمُها خرمًا، وما خَرمْتُ منهُ شيئًا، أي ما نقصتُ وما قطعتُ، والتَّخَرُّمُ والانخرامُ: التشقق، وكلُّ قطعٍ يصيبُ الأذنَ أو الأنْفَ يُسمَّى خَرمًا، فالخرمَ يكونُ في الأُذنِ والأنفِ. (ينظر: ابن منظور، 1972، 17/ 133 (خرم)).

واصطلاحًا، فالخَرْمُ هو حذفُ أولِ الوتد المجموع: فَعُوْلُنْ = عُوْلُنْ= فُعْلُنْ، فهو من العللِ الجَارية مجرى الزحافِ. (الهاشميُّ، 1977م، ص130).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

فالشعرُ العربيُّ مركبٌ من السَّبَبِ والوَتدِ، والفاصلةِ، ((إن السبب على ضربين: خفيفٌ وثقيلٌ. والخفيف حرفٌ متحركٌ بَعد حرفٍ ساكن، مثل كلمة: (هَل، بَل، قَد). والثقيل حرفان متحركان معًا، كما في كلمة: (مَعَ، لَك). كُلُّه في الإعْرابِ على ضربين: مجموعٌ ومفروقٌ. والمجموع حرفان متحركان بَعْدَهُما حرفٌ ساكن، كما في كلمة: (أجَل، نَعَم، لَقد). والمفروق حرفان متحركان بينهما حرفٌ ساكن، كمثل: (أيْنَ، كَيْفَ، ليْس). (ابنُ جني، 1989، ص60).

فهو إذنْ "اسقاطُ أولِ الوتد المجموعِ المقطعِ الأول ويقعُ في التفاعيل الآتية (فَعُوْلُنْ) فتصيرُ بالخَرمِ عُولُنْ وتنقلُ إلى فُعْلُنْ بسكون العين ويكون في صدر الطويل والمتقارب وفي مُفَاعِلْتُنْ فتصيرُ بالخرم (فَاْعِلَتُنْ) وتُنْقلُ إلى مُفْتَعَلُنْ ويكونُ هذا في الوافرِ وفي مَفَاْعِيْلُنْ فتصيرُ بالخَرم (فَاْعِيْلُنْ) و تُنقلُ إلى (مَفْعُوْلُنْ) ويكونُ هذا في الهَزجِ والمضارع".

(عتيق، 2014، ص129– 130)

وقدْ نصَّ أبو الفتحِ في (باب السّاكن والمُتحركِ) على وجوب الابتداءِ بالمتحركِ في قوله ((إمامُ ذلك أن الكلمة الأولى دائمًا هي متحركة ويجب أن تكون الكلمة الثانية ساكنة. فإنّ ثمةَ حروفٍ شديدةُ التحريكِ تَكونُ مقابلَها صوتٌ ساكنٌ، وهي الفاءُ، والثاءُ، والسينُ، والصادُ، ونحوها تُقَال في المُضْبوط: "أَفْ، أَثْ، أَسْ، أَصْ". يمكن أن يقال إن هذا التشديد على الصوت، بمثابة إكمال الحرف، وتظليله بالوقف؛ المقام الذي كان عندك، فقد ذهبت فعليك بحفظ الوصف... "مع ذلك فإن هذا الصوت اللحني الصادي للفاء والسين إلخ كمنزلق للإطباق في طاءٍ والتكّرار في الراء والتفشي في الشين وقوة الاعتماد الذي في اللام أما سكون هذه الأحرف فجميعه تُكال في ميزان العروض وهو عيار الحس وحاكم القسمة والوضع بما تُكالُ به الحروف الساكنة تختلف عن غيرها فهي أيضاً تعتبر سواكن". وعندما يتعلق الأمر بحرف الراء، نظراً لما يتطلبه من تكرار، فهي تُعامل كأنها حرفان عند الإمالة، ومع ذلك، يتم اعتبارها في وزن الشعر كحرف واحد فقط. وبالتالي، فإن هذه الأحرف التي تحقق الانسجام والتوازن تُعتبر أكثر ملاءمة لتُعدّ كحرف واحد)). (ابن جني، 1990: 2/ 330– 331).

ممّا يعني احْتكامهُ إلى أساسٍ عروضي مفادهُ أنَّ كلَّ ما يُنطَقُ يُكتبُ، مثل التنوين في عَلَمٍ= علَمِنْ، والحرفُ المشدد في نحو: شدَّ، وشَرَّ= شَدْدَ، وشَرْرَ، وأنَّ المدَّة تُكتَب حرفين، الأول متحرك، والآخر ساكن في نحو: آمِنْ= أَامِن، ونحو آخر= أَاْخر. (الهاشمي، 1977م، ص23).و إلى أساسٍ لغويّ– صوتيّ مفادهُ أنَّ همزةَ الوصلِ هي حرفٌ ساكنٌ، إلَّا أنَّهُ عند النُّطق بها إما أنْ تُكسرَ، وإما أنْ تُضمَ، لامتناعِ النُّطقِ بالسَّاكنِ كما نصَّ اللغويون العرب، قال الأخفشُ الأوسط: ((اعْلَمْ أَنَّهُ لا يُبتدأُ بساكن

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لأنَّهُ يَلْطفُ ويخفي فيخفِضُ اللسان ولا يُبتَدأُ بالثقيلِ لأنَّ الثقيلَ أولُهُ ساكنٌ فلا يُبتَدأُ إلَّا بحرفٍ خفيفٍ متحركٍ"، نحو باء بَرْد في الابتداء؛ لأنَّها خفيفة متحرّكةٌ، ... وإنَّما كانتِ الحركةُ في الابتداء؛ لأنَّكَ إذا ابتدأتَ فأنتَ في التَحريكِ، فلمَّا كُنتَ في جنسِ الحركةِ قُوِيَت، إذا سكنْتَ فأنتَ في سكونٍ، فقوي الساكنُ، ولم يدخل الحركة فيما قَوِيَ من السكونِ)) (الأخفش، 1989م، ص 41، و ابن السراج، 1990م: 2/ 367، و عبد الجليل،، ص78).

2.2. زيادة الألف والواو والياء للمد:

ذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ الواوَ والياءَ والألفَ ((إن الحروف التي نطقها مُتّسعٌ لهواءِهُ، ولينةٌ وهي بمخرجٍ عريضٍ نَسِمةٍ، وليستْ في مثلِها شَيْءٌ من الحروف وَاسِعٌ من المخرج، ولم يَمدُّ ساعةً أكبر الصوتِ، فإذا وقِفتَ عندها لَمْ تَضمّ إليها شَيْءً، ولمْ تَضَمَّ جِسماً كَضَمَ غيرِها؛ يُحي الصوتُ إن وَجدَ مُتّسِعاً حتَّى يَنفَّقَ آخرُهُ في موضع الهمزة)).

(سيبويه، 2006: 4/ 176).

فهي أحرفٌ معلولةٌ يعتروها الضَّعفَ، وتقاذفتْها أمواجُ التغير، ولذا مثَّلث الصّوائت الطويلة أهميةً لا تقلُّ عن أهمية الصَّوامتِ، وتمتلكُ نشاطًا صوتيًا أكثرَ من نشاطِ بعضِ الصوامتِ الأُخرى في بعضِ الأحيان، فهي تَتميزُ بالنُّطقِ المفتوحِ أو مَا أُصطُلِحَ عليه بـ (*Open articulation*)؛ وهذا مَا منحَها الارتفاعَ في درجةِ الصَّوتِ، والعُلو الإسماعيّ أو ما يُعرفُ بالمَدِ عند قُدامى اللغويينَ. (ينظر: عبد الجليل، 2011، ص406).

قالَ ابنُ جني: ((ومنهُ ما يكونُ للمدِ، يعني الواوَ في عجوز وعمود والياء في جَريبٍ وقَضيب والألفُ في كتاب وسِراج لم يُرَدْ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها ولأنهم كثيرًا ما يحتاجونَ إلى المد في كلامهم ليكون عوضًا من شيء قد حذفوه أو للينِ الصوت فيه ألا ترى أنَّ الضَّربَ الثالثَ من الطويل قد أُلزِمَ حَرْف المدِ" نحو قول الشاعر: (بلا نسبة في لسان العرب (قوم)

أ قيمُوا بني النُّعمانَ عنَّا صدوركُم وإلاَّ تقيموا صَاغرينَ الرُّؤُوسا

ونحو قول الآخر انشدناهُ أبو عليٍّ لقَطَري بن الفُجاءة: (المبرد، 1997م:1/ 214، وابن جني، 1989م، ص 43):

لَعَمرُكَ إنّي في الحياة لَزاهد وفي العيشِ مَا لَم أَلْقَ أُمَّ حَكِيمِ

و نحو قولِ الآخرِ، قرأتهُ على أبي عليٍّ في نوادر أبي زيدٍ (ابن جني، 1999م ص43، وابن منظور، 1972م (دول)، الأنصاريُّ أبو زيدٍ، 1981م، ص115)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

جَزَوْني بِمَا رَبيتهُمُ وحملتُهُمُ كذلكَ مَا إنَّ الخطوبَ دَوَالُ

تعتبر هذه الألف في (دَوَال، والياء) في حَكيم، و (الواو) في الرءوس ما يُعْرَفُ باسم الردف، وقد ترتبَت هذه الألفون بعقل السبب، ينبغي أن تلحَق هذه الفاء؛ أي يكون لديهم لامٌ تولى مفاعيلن. هذا ما يتجلى في علم القوافي، والذي يدرك معانيه فقط أولئك المتخصصون في علم العروض. لذلك، تم إضافة هذه المدات، نظراً للحاجة إلى توسيع نطاق تعبيراتهم. حيث يمكن للناس أن يعبروا عن المعنى ذاته بعدة ألفاظ متنوعة، مما يتطلب اتساعاً في أسلوب حديثهم. ومن هنا كانت الحاجة إلى استخدام هذه الإضافات الكثيرة في الكلام). (ابن جني، 1999م، ص43– 44).

فالرِّدف هو مصطلحٌ من مصطلحاتِ علمِ القافية أدرجَها العَروضيونَ تحت مُسمّى (حروفُ القافيةِ)، قال الأخفشُ الأوسط (ت215هـ): ((أَما الرَّدْفُ فألفٌ ساكنة إلى جنب حرفِ الروي من قبله، ... ويكونُ الرَّدْفُ أيضًا واوًا ساكنة أو ياءً ساكنةً في هذا الموضع يجتمعانِ في قصيدة إذا انفتح ما قبلهما، نحو قَوْل، مع (قَيْل) أو انضم ما قبل الواو وانكسرَ ما قبل الياء نحو (قُولا) مع (قِيلا)، فإن انكسرَ ما قبل الياء لم يجز معها ياء مفتوح ما قبلها، نحو (بَيَعَ) مع (بَيْع)، وكذلك إذا انضمَ ما قبل الواوِ لم يجز معها واو مفتوحٌ ما قبلها نحو (قُول)مع (قَوْل))).الأخفش الأوسط،، 1977م، ص22، و الهاشمي، 1977م، ص137، وعتيق، 1989، ص149).

فهو ((الحرف الصائت الملتزم أيضا يكون قبل حرف الروي، ولا بد من ذلك، إذ إن هذا الحرف مدٌّ، ويُحدثُ نغما خاصا، ويسمي بالحرف الرديف، وهو الحرف الصائت–هو الحرف الذي يأتي قبل حرف الروي مباشرة إذ يلزم فيها أن تكون ألف لو كان الرديف ألفا، أما إذا كان واو أو ياء فهو ما يجوز فيه التبادل). (خلوصي، 1977م، ص244).

نستنتجُ مِنَ النَّصِ الآنف الذِّكر ما يأتي:

أ– إنَّ أحرفَ العلّةِ (الألف والواو والياء) إنَّما يُؤتى بها للدلالةِ على مدِّ الصوتِ في الدراسات اللغويَّة، أو ليكونَ (أي المد) عِوضًا مِن شيءٍ حذفوهُ، وتُسمّى هذه الأحرفُ بالرِّدفِ في العروضِ وهي تُفيدُ الدلالةَ نفسَها في الشِّعرِ وهي امتدادُ الصوتِ، والاتساعُ في الكلامِ.

ب– أشار ابنُ جني بقولهِ: ألا ترى أنَّ الضَّربَ الثالثَ من الطَّويلِ قد أُلزِمَ حَرْف المدِ، نحو قول الشاعر: (بلا نسبة في لسان العرب (قوم):

أقيمُوا بني النُّعمانَ عنَّا صدوركُم وإلاَّ تقيموا صَاغرينَ الرُّؤُوسا

tasnim-lb.org/index.php tasnim.ijhs@gmail.com

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إلى الضَّربُ الثالثُ من ضُروبِ البحرِ الطّويل وهو الضربُ المحذوفُ الذي يعني به ما سقطَ من آخرِهِ سببٌ خفيفٌ، فتتحولُ (مَفَاْعِيلُنْ) إلى (مَفَاعِي)، ثم تنقلُ إلى (فَعُولُنْ). (ابنُ جنيّ، 1989، ص65).

2.3. أحرفُ العلة (الألف والواوَ والياءَ) لا تصلح لأنْ تكون رويًا.

نَبَّهَ ابنُ جني على أنَّ أحرفُ العلة (الألف والواوَ والياءَ) لا تصلحُ لأنْ تكون رويًا، قالَ في معرض وقوفهِ على قول الشاعر: ((قدْ جعلَ النعاسُ يغرنديني أدفعهُ عنّي ويسرنديني فلكَ فيه وجهانِ فإنْ شِئتَ جعلتَ رويَه النونَ وهو الوجهُ وإنْ شئتَ الياءَ وليس بالوجهِ")). (ابن جني، 1990، 2/ 260-261).

وقد فصَّلَ القولَ فيما إذا كانتِ النونُ رويًا، فقال: ((إذا قمتَ بجعل النونَ هي الروي، فسيكون "الشاعر ملتزمًا بأربعة أحرفٍ غيرَ واجبةٍ وهي الراء والنون والدال والياء". هل لاحظتَ أنه يجوز استخدام ألفاظ مثل ("يَعطيني ويرضيني ويدعوني ويغزوني") في هذا السياق؟ لكن في حال اعتبرتَ الياء هي الروي، فإنها تصبح بعيدةً عن تأدية دور الردف، مما يعني أنها لن تتواجد ضمن الألفاظ المرتبطة بشكل مباشر. نعم، عندما تكون النون حرف الروي، فإن الياء ليست لازمة. وإذا اعتبرت الياء حرف الروي، فسيترتب على ذلك وجود خمسة أحرف تلتزم، وهي: الراء، والنون، والدال، والياء، والنون مرة أخرى. وذلك لأن الواو يمكن أن تأتي في كلا القولين، سواء كانت يغزوني أو يدعوني)). (ابن جني، 1990م، 2/ 260-261).

فالروي هو ((الحرف الذي تعتمد عليه القصيدة ويتواجد في موضع مُحدد في كل بيت شعري هو ما يُعرف بالروي. جميع حروف الهجاء تُعتبر رويًا باستثناء بعض الحروف مثل الواو والياء والألف التي تُستخدم للإطلاق، بالإضافة إلى هاء التأنيث وهاء الضمير عندما يكون ما أمامها متحركًا، وكذلك ألف المثنى وواو الجمع عندما يكون ما قبلها مضمومًا)). (الأخفش الأوسط، 1977م، ص15-18، والهاشمي، 1977م، ص 136).

وعُرِف على أنّهُ ((آخر حرفٍ صحيحٍ في البيت والكلمة؛ وعلى هذا تُبنّى القصيدةُ؛ وإليها تُنسَب. فيُقال إنها قصيدة ميمية، أو نونية، أو عينية إذا كان العرض ميمًا، نونًا أو عينًا، وهو إما ساكنٌ وإما متحرك. ففي العرض المتَّحرّك قد يزيّنُ السَّاكِن الحرف السَاكنُ، وقد يزينُ اللسانَ فيكون أَدنى... أما الحرف الساكِنُ، الحرف الساكن الحرَّفُ المشدَّدُ الساكنَ فإنه يُعَدُّ حَرفًا واحدًا من ناحية العرض ومن ناحية القافيةَ.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(عتيق، 1987م، ص136– 137)؛ وسُمِّي رويًّا؛ ((لأنَّ أصلَ رَوَى في كلامِهم للجمعِ والاتصالِ والضَّمِ، ومنهُ الرَّواءُ الحَبلُ الذي يُمدُّ على الأَحمالِ والمَتاعِ لِيضمَّها، وكذلكَ هذا الحرفُ الرَّويُّ ينضمُّ و يجتمعُ إليهِ حروفُ البيتِ؛ فلذلك سُمِّي رويًّا)). (التبريزي، 1996، ص149– 150).

فالقصيدةُ التي وقفَ عليها هي قصيدةٌ نونية لأنَّ رويّها هو حرف النون (يسرنديني)، وهو الوجهُ، رافضًا أنْ تكونَ يائيةً؛ (يقصد الياءَ قبل النونِ في يسرنديني)؛ لأنَّ الياءَ من الحروفِ التي لا تصلحُ للرويِّ، فقد نصَّ العَرضيونَ على أنَّ "الحروف القليلة التي لا تصلح للرويِّ هي حروفُ المدِ الثلاثة والهاءُ والتنوينُ تنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي المطلقة كقولِ جرير": (جرير، 1353هـ، ص 143)

أقِلي اللَّومَ – عاذل– والعتابنْ وقولي إنْ أَصبتُ لقدْ أصابنْ

والسببُ الرئيسُ في منعِ صلاحيةِ هذه الحروفُ للرويِّ؛ لأنَّهَا تمثلُ حركةَ الحرفِ الصَّحيح الآخر (عتيق، المصدر نفسه، ص137– 138)؛ لأنهَّ إنْ كانَ الروي هو الياءُ زالَ أنْ يكونَ ردفًا؛ لبعدهِ عن الرويِّ؛ ف ((الرِّدفَ: هو ألفٌ أو واو أو ياء سواكنُ قبل الروي بلا فاصلٍ"". (الهاشمي، 1991م، ص 137)، مُنبهًا على أنّ الياءَ في (يسرنديني) هي حرف وصلٍ؛ لأنَّ الوصلَ"" يكونُ باشباعِ حركةِ الرَّوي فيتولَّدُ من هذا الاشباعِ حرفُ المدِ، أو يكونُ بهاءٍ بعد الروي)). (عتيق، 1987م، ص 136).

من هذه المسألة نستنتجُ أنَّ ابنَ جنيّ نبَّه على طبيعةِ أحرفِ العلّة من أنَّها تُمثِّلُ حركةَ الحرفِ الصحيحِ الذي يقعُ آخرًا أي الفتحة والضمة والكسرة، ممّا يعني توكيدهُ على طبيعةِ هذه الأَحرف مُنطلِقًا من الحقائق العروضيَّة والصوتيَّة.

2.4. القافية المطلقة والقافية المقيدة:

قالَ ابنُ جنيّ في معرضِ وقوفهِ على ((قول الثقفي بن الحكم:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بها بأجرامهِ من قنَّة النيقِ مُنهوي

كانت الواو والياء فيها متمسكةً بصفاتِها وأطِّردها. وسببٌ آخَرُ لزمَ أن تكونَ واويةً: أما إن وضعَت ياءً فإن ذلك كانَ مقيَّداً، وأما إن واويةً فإن ذلك كانَ مطلقاً، والشِّعْر المَطلَقُ في نفسِه أربَعةُ أضعافٍ للمُقيَّد، وعلَى الأقَلِ لا على الأكْثرِ يجبُ أنْ يظلَّ الحُمْ ثاني أوُ اكرَ ُم. و الآخر "أنّه قدّ التزمَ الواو فإذاّ جعلت القصيدة واوية فقدّ التزم واجبا وإن جعلتّها يائية فقدّ التزم غير واجب واعتبرنا هذه اللغة وأحكامَها ومقياسيها فإذاّ الملتزم أكثره واجب وأقلُّهُ غير واجب والحمل على الأكثر دون الأقلّ". إذا قلت: إن هذه القلة أفضل من الكثرة، ألست تراها تدل على الشاعر القوي؟ إذا كانت هي الأنبه والأشرف لابد

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من الاعتناء بها، ولم يحسن التخلي عنها وهو مقدر عليه. كما أن الحَمل على الأكثر، كذلك ينبغي أن يكون الحَمل على الأقوى كله حتى أن. النهائية فسحة تليقُ بهما من الحَمل على الأدنى.

قيل: "كيفَ تصرَّفتِ الحَالُ فينبغي أنْ يعملَ على الأكثرِ لا على الأقلِّ وإنْ كانَ الأقلُّ أقوى قياسًا ألا ترى إلى قوّة قياسِ قولِ بني تميمٍ في ما وانّها ينبغي أنْ تكونَ غيَر عاملةٍ في أقوى القياسينِ عن سيبويهِ ومعَ هذا فأكثرُ المسموعِ عنهم إنَّما هو لغةُ الحجازِ وبها نزلَ القرآنُ الكريمُ وذلك أنَّنا بكلامِهم ننطقُ فينبغي أنْ يكونَ على ما اسْتكثرُوا منه يُحملُ هذا هو قياسُ مذهبِهم وطريقِ التقائِهم")) (ابن جني، 1990م، 2/ 262). فالقافيَّةُ المقيَّدة هي ((القافية التي تروى بساكن، تكون بهذا قد تنحل الشاعر من كل الحركات الكلمات الدلالية في ختامه الجملة الكلامية والقافية. وتكون القافية المُطلقة التي تطوى مركزيًا. أحيانًا يكون هو الأفضل فيما يمتد بحريته، والحل عما يحمله له الشاعر فيه قليل، فلا تكون نسبته في القصيدة العباسيّ أَعلى من غناء أيام العباسيين؛ ولأنّ القافية المُقيَّدة أخفافٍ. من أن تكون في الجاهليّ) (خلوصي، 1977، ص، 217، و عتيق، 2014م، ص 164– 165).

يؤكدُ ابنُ جنيّ من خلال توظيفه لمسألةِ القوافي المطلَّقة والمُقيَّدة على أنَّ القافيةَ المقيَّدة أقلُّ شيوعًا في الشعرِ العربيّ مقارنةً بالقافية المطلقةِ، ومنبهًا في الوقتِ نفسهِ على أنّ أكثرَ الأحكامِ اللغويَّة واجبةٌ و أقلّها غيرُ واجبٍ؛ والحملُ على الأكثرِ لا على الأَقلِ، وأنهُ يجبُ التعويلُ على القياسِ المسموعِ لغةً وشعرًا.

2.5. الحرفُ الزائد أولى بالاعلال من الأصل:

بيّنَ ابنُ جنيّ أنّ الحرفَ الزائدَ أولى بالإعلال من الحرف الأصليّ في قوله: ((وفي هذا الباب قولُهما – الخليل وسيبويه – أن المحذوفَ – وعندَ الزائِدِ بالإعلال – وَ أعني واو مفعول، أعنيُ وبذلكَ كان زائدُهُ أولي بالإعلال من الأصل. فإن قُلتَ: لَقَدْ أَبدَلُوا العينَ في الثانيةِ بصَوْيَاغ دون الأ صولَ الكاملة، فماذا أنكرتَ أنْ يكون الثاني فيه اوما في مُفعولِ قدَّر الأبدلاءُ عندهم صَويَاغا – –الحقيقة أَن– الغيَّرتْ العرب؟ ثُم وقع التعديل في وَقَع مُعارضة الأَمثلةِ لأصول كلامُهم؟ وقيل بيان مِنعُ تلك العرب أَنها إذا. سوف تحتاج إلى أن تُنيبَ شيئًا على شيء، فالصحيح أن يُشابه الحال الثانية الحال الأول. وفي شتات الأمور، ووافق ريعه الزحاف: فأوقع الزحاف مثالًا مكان المَثلِ عدَل من الأول، في كونه من الأول المألوف الوزن إلى الآخرَ. تخلت العقول عن ما تبقى من فنون الزحاف، الذي يعتبر جزءًا من الأسلوب اللغوي الذي يبتعد عن القواعد العامة للغة. وذلك لأنه عندما انزوى (مُستفعلن)، صار إلى (مُستعلن)، ثم بالنظر إلى مثال معروف، وهو (مُفتعلن) لمّا كُره (مُستعلن) لأنّه لم يكن مألوفًا

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ولم يستعمل. وأيضًا عندما تحولت كلمة "ثرم" من صيغة "فَعُولُنْ" إلى "عُولُ"، وهو مثال غير معتاد، تم تعديلها إلى "فَعْلُ". وبالمثل، عندما غيرت كلمة (خبَلَ) من (مُسْتَعِلُنْ إلى مُتَعِلُن)، تم استنكار الجزء المتبقي منها. ولذلك، تم استخدام مثال (فَعَلَتُنْ) ليكون ما تحول إليه مثالًا أكثر ألفة، تمامًا كما كان المثال الذي تم الابتعاد عنه معروفًا ومألوفًا)). (ابن جني، 1990م، 2/ 68– 69).

فالطيُّ هو "" حذفُ الرابع من (مُسْتَفْعِلُنْ) مُسْتَعِلُنْ= مُفْتَعِلُنْ"" (الهاشمي، 1977، ص47، و عتيق، 2014، ص 220).

أما الخَرْمُ فهو ((حذفُ أولِ الوتدِ المجموعِ فَعُولُنْ عُولُنْ = فَعْلُن)). (الهاشمي، 1977م، ص38، وعتيق، 2014، ص129).

ويؤكدُ أبو الفتح قولَ الخليل: ((يؤكد ذلك أنك عندما يحدث الزحاف في موضعٍ معين، فإن الجزء المتبقي بعد حدوثه يجب أن يكون مثالا واضحا لا يمكن استبداله بشيء آخر. على سبيل المثال، عندما نتحدث عن (مَفَاعِيْلُنْ) وتحولها إلى (مَفَاعِلُنْ)، وأيضًا عندما نرى تحول كفّه إلى (مفاعيل)، فإن ما يتبقى بعد الزحاف يكون نموذجًا لا يثير الاستغراب، لذا يتم الإبقاء عليه كما هو بدلاً من محاولة ابتداع نموذج آخر. وقد اعتمد الخليل على هذا الأمر لأنه يعتبر الأكثر حكمة ويشبه في صنعته الأشكال المعروفة)). (ابن جني، 1990، 2/ 69)).

واستدلّ بالتخفيفِ في صَوَّاغ بإبدالِ الحرفِ الأولِ منه للاحتجاجِ بصحةِ قولِ الخليل الآنف الذكر، فكذلكَ لمَّا أُريد التخفيفُ في صَوَّاغ أبدل الحرف الأول فصار من (صَيْوَاغ) إلى لفظ (فَيْعَال) ك (غَيْدَاق) وَ خَيْتَام). ولو أبدلَ الثاني لصار (صَوْيَاغ) إلى لفظ (فَعْيَالُ)، وفَعْيَالُ مثال مرفوض.

وقَدَّمَ احتمالًا آخرَ بقوله: ((إذا قُلتَ إن الكلمة (صَوْيَاغ) يمكن أن تتحول إلى صيغة (فَوْعَال)، فإنّ الجواب هو أنه قد ثبت أن حرف العين في الكلمة هو واو. لذا، إذا كانت ستتحول إلى تلك الصيغة، لكان يجب أن تصبح (فَيْعَالا) بلا شك. وبالتالي، نقول إنهم قاموا بإبدال حرف العين الأول إلى ياء، ثم استبدلوا حرف العين الثاني. إذا كان المبدل هو الأول، يجب أن يكون هو الزائد. لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل. فهذا أيضًا إحدى ما يُشهد على صحة قول الخليل)). (ابن جني، 1990، 2/ 70).

واحتجَ بالعلَّة نفسِها في (صَمَحْمَح، و دَمَكْكَ)؛ "فالحاءُ الأولى هي الزائدةُ وكذلك الكافُ الأولى وذلك أنَّها فاصلةٌ بين العينينِ والعينانِ متى اجتمعا في كلمةٍ واحدةٍ مفصولًا بينهما فلا يكونُ الحرفُ الفاصلُ بينهما إلَّا زائدًا عَثَوثَل و عَقَنْقَل وسَلَالَم و خَفَيْفَد وقد ثبتَ أيضًا بما قدَّمناهُ أنَّ العينَ الأولى هي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الزائدةُ فثبُتَ إذا أنَّ الميمَ والحاءَ الأوليين في صَمَحْمَحَ هما الزائدتان وأنَّ الميمَ والحاءَ الأُخريينِ هما الأصلانِ فاعرفْ ذلكَ فإنَّهُ مما يحققُ مذهبَ الخليلِ". (ابن جني 1990م، 2/ 71)).

ومن الأدلةِ الصَّرفيةِ التي سَاقَها ابنُ جنيّ إضافةً إلى العلةِ العَروضيةِ قولهُ (("إنَّ التاءَ في تَفْعِيل عِوضٌ من عين فِعَّال الأولى والتاء زائدة فينبغي أن تكونَ عِوضًا من زائدٍ أيضًا من حيثُ كانَ الزائدُ بالزائد أشبهَ منهُ بالأصليّ فالعينُ الأولى إذًا من قِطَّاع هي الزائدة لأنَّ تاءَ تقطيع عوض منها كما أنَّ هاءَ تفعيلة في المصدر عِوضٌ منها كما هاء تفعيلة في المصدر عِوَض من ياءِ تفعيل وكلتاهُما زائدةٌ فليس واحدٌ من المذهبين إلّا ولهُ داعٍ إليه وحاملٌ عليه وهذا مما يستوقفُكَ عن القطعِ على أحدِ المذهبينِ إلّا بعد تأملهِ وإنعام الفحصِ عنه والتوفيق بالله عز وجل")). (ابن جني، 1990م:2/ 71).

فقولهُ: فليس واحدٌ من المذهبين إلا ولهُ داعٍ إشارة إلى قول سيبويهِ في هذه المسألة الذي كانَ قد ذهبَ فيهِ إلى أنَّ تاءَ التفعيلِ بدلًا من العينِ الزائدة في فعَّلت، سواءً أكانت الأولى أم الثانية، قال: ((وأما فَعَّلْتُ فالمصدر على التَّفْعِيل جعلوا التاءَ في أولهِ بدلًا من العينِ الزائدةِ في فعَّلت وجعلوا الياءَ بمنزلة ألفِ الأَفعال فغيروا أولّهُ كما غيروا آخرهُ)). (سيبويه، 2006م: 2/ 243).

فالقبض لغةً، خلافُ البَسطِ، والقبضُ والانقباضُ أصلُهُ في جناحِ الطَّائرِ، ويُقَالُ: قبَضَ الطَّائرُ جناحَهُ جمَعَهُ، والقَبْضُ الإسراعُ، وانْقَبَضَ القومُ سارُوا وأسرَعُوا (ابن منظور، 1972م، (قبض))، واصطلاحًا، فالقبضُ هو حذفُ الخامسُ الساكنُ، ونجدُهُ في الأبحرِ الأربعة الآتية (الطَّويل – الهزجُ– المتقاربُ– المُضارع (ابن جني، 1989، ص66، وينظر: خلوصي، 1977م، ص 207).

أما الكفُّ، فهو حذفُ النُّونِ من فَأعِلَاْتُنْ فيصيرُ (فَأعِلَاْتُ)، وحذفُ نونِ مَفَأعِيْلُنْ فتصيرُ إلى (مَفَأعِيْلُ) (ابنُ جني، 1989م، ص 72، و ينظر: عتيق، 2014، ص256).

ممَّا سبقَ يتضحُ لنا أنَّ ابنَ جنيّ قد احتجَ لصحةِ مذهبهِ في هذه المسألةِ بعلَّتينِ عروضيتينِ هُما القبضُ والكف وبعلّة صرفية متمثلة بالحذف والتعويض في تاءِ تَفعيل.

2.6. مجاورة الكلمة للكلمةِ تُدخلها في كثيرٍ من أحكامها:

قالَ ابنُ جنيّ: ((ونظيرُ هذا قولُهُم: (اُقْتُلْ، اُدْخُلْ)، ضَمُوا الهمزةَ لضمةِ العَينِ، ولمْ يَعتدُوا بالفاءِ حَاجِزًا؛ لسكونِها، فصارتِ الهمزةُ لذلكَ كأَنَّها قبلُ العينِ المضمومةِ؛ فضُمَّتْ كراهةَ الخروجِ من كسرٍ إلى ضَمٍ. وقد دعَاهُم قُرْبُ الجوارِ إلى أنْ قالُوا: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) جرُّوا الخَربِ وهو صفةٌ للأَوَّلِ، وأنشدُوا:

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

فَإِيَّاكُمْ و حَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْس لَكُمْ بِسِيّ (الحطيأة، 1988م، ص139، وابن جني، 1999م، 289).

جرَّ الهَموزَ، "وهو من صفةِ الحَيَّةِ لمجاورتهِ لوَادٍ ومن ذلكَ استقباحُهُم اختلاف حركاتِ ما قبلَ حرفِ الرَّويّ إذا كانَ مقيَّدًا وهو المُسمَّى تَوجيهًا نحو قول رؤبة وقَاتِمِ الأعمَاقِ خاوِي المخترَقْ ففتحَ ما قبل القافِ قالَ أَلَفَ شَتَّى لَيسَ بالرّاعي الحَمِقْ فكسرَ ما قبلَها ثُمَّ قالَ سِرًّا وقَدْ أَوَنَ تَأْوِينَ العُقُقْ"

1. اجمع ما سبق. وقد اعتبر ذلك قبيحًا وعيبًا في نظرهم، لأن الحركة تلاصق حرف القاف، مما يؤدي إلى اختلاف الحركات عليه. تمامًا كما يُعد الإقواء عيبًا، فقد رأوا أيضًا أن اختلاف التوجيه غير مستحسن. لذا، كان من المقبول استخدام صُوَّمٍ بمعنى صُيَّمٍ) لمجاورةِ العينِ اللامَ...؛ وإنَّما أَجازُوا: صِيَّمٍ. بكسرِ أولِهِ، لأنَّهُ لمَا شُبِهَ بعُتِيٍّ في القلبِ، كذلكَ شَبّهَ أيضًا بِعِتِيٍّ في كسرِ أولِهِ)). (ابن جني، 1999م، ص289–290).

مُرجِحًا أنَّ مجاورةَ الكلمةِ لكلمةٍ أخرى تُدخلها في أحكامها مثلُ قولِهِ: (أُقْتُلْ، أُدْخُلْ) فضمُّوا الهمزةَ لضمةِ عين الكلمة (التاء، والدَّال في اللفظتين) كراهية الخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍ، مع وجود الحاجز الضعيف (أيّ الحرف الساكن فيهما)؛ لأنَّ الأصلَ في حركةِ همزةِ الوصلِ أن تُحرَّكَ بالكسر. (ينظر: عبود، 2014م،، ص 85)، محتجًا بعلّة عروضيةٍ مُستقبَحةٍ تصيبُ حركات القافيةِ ألّا وهي التوجيه وحُدَّت على أنَّها ((حركةُ الحَرفِ الذي إلى جنبِ الرويّ المقيَّدِ ولا يجوزُ مع الفتحِ غيره نحو قول الشاعرِ قَدْ جبرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ" (البيت للعجاج، وليم بن الورد، 1903، ص15).

التَزمَ الفَتحَ فيها كلَّها. ويجوزُ الكسرُ مع الضَمِ في قصيدةٍ واحدةٍ. قال الشَّاعرُ:

مَضْبُورَةٍ قَرءَوَاءَ هِرْجَابٍ فُنُقْ

ثُمَّ قال: أَلَفَ شَتَّى لَيسَ بالرّاعي الحَمِقْ.

وقَد أجازُوا الفَتحَ مع هذا، قالَ: وقَاتِمِ الأَعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ (الأبيات الثلاثة لرؤبة، وليم بن الورد، 1903، ص104)

2. هذا ليس مثل الألف والياء والواو في مفهوم الردف، حيث إن تلك تعد حروفاً، وبالتالي فإن جمعها في قصيدة يعد غير مستحسن. في حين أن هذه أشكال حركات، لذا فهي تُعتبر أقل قوة وأضعف تأثيراً. وعلى من لا يعتبر المفتوح مع المكسور والمضموم متناسقاً أن يدرك أنه يشبه ترك الألف مع الياء والواو في الردف. ومع ذلك، فإن الشعراء قد قاموا بجمع المفتوح مع المكسور والمضموم بكثرة في قصائدهم. (الاخفش الاوسط، 1977م، ص 37– 38، والتبريزي، 1996م، ص158– 159).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والعلةُ نفسُها وظَّفها ابنُ جنيّ في بيانِ صواب مَن جرَ كلمة (خربٍ) والأصح أنْ تُضمَ لأنَّها صفةٌ لجحر، وكذلك في جواز قولنا في صُوَّام صِيَّمٌ؛ فالمجاورةُ عندهُ لها قوةٌ حكم التوجيه. فقد بيّنَ أصلَ التوجيهِ فيما نقله ابنُ منظورٍ، بقوله:

((قال ابن جني: إن أصل هذا المفهوم يأتي من التوجيه، حيث يبدو أن حرف الروي مُوجه لديهم. وهذا يعني أنه يُعتبر له وجهان؛ واحدٌ في البداية وآخر في النهاية. ألا تلاحظ أنهم يرفضون تباين الحركة التي تأتي قبل هذا الحرف ما دامت مقيدة، مثل: (الحَمِقْ، والعُفُقْ، والمُخْتَرِقْ) كما أنهم يستنكرون تباين الحركة فيه بينما يكون مطلقًا... "فلذا سُمِّيت الحركة قبل الروي المُقيَّد توجيهًا إعلامًا أَن للروي وجهين في حالين مختلفين على أنَّهِ إذا كان مُقيَّدًا فله وجهٌ يتقدمه وإذا كان مطلقًا فلهُ وجه يتأخرُ عنه فجرى مجرَّى الِّثوب المُوَجِّه ونحوهم قال وهذا ما أراه أفضل من قول من اعتبر أن التوجيه يعزى لوجود تباين في الحركات لأنه إذا كان الأمر كذلك لما أبدى الخليل اهتمامًا كبيرًا في اختلاف الحركات قبله ولم يكن الهيجان في هذا الأمر ليصل إلى ذلك الحد")). (ابن منظور، 1972م: 15/ 162– 163 (وجه)).

نتائج البحث:

- يُمثِّلُ البحثُ قراءةً مستندةً إلى صفةٍ أصبحَ استنكارُها مستبعدًا، ليس لعلم العروضِ وحسب؛ بل لعلومِ العربيّة كلها التي نشأت في عصر نشأةِ العروض، ألا وهي صفةُ المعياريَّة، أي القياس على معيار القواعدِ التي وضعها هذا العلم، وهذهِ الصفةُ تحددُ المنهجَ الذي يتبعهُ العروضيونَ لحقيقِ مهمة هذا العلم.
- أما الأساسُ الذي وُضِعَ عليه العَروضُ، فهو أنَّ الأولويَّةَ هي للواقعِ الشعريّ المسموعِ عن العرب، بدليلِ قولِ الأخفش الأوسط: ((وفيما يتعلق بعلم العروض، فإنه كانَ واضحًا أنهم جمعوا جميع أبنيات العرب، ثم تبين لهم عِدَةُ حروفها سَاكِنَة ومُتَحَرِكَة. والشيءُ الذي وضعوه من كلامِ شَعْري، فَكَرِر ساكنها ومُتَحَرِكه، ومن جهةٍ ما توافقَ فيهِ المَعْبَرِ فيُسَمى أيضًا شَعْرًا، أمرٌ على عددِ حروفِهِ المُتَحَرِكة والساكنة، وما خالفَهُ في أي جهةٍ لَم يكُن عددُ حروفهِ مُتَحَرِكه وساكِنَه شعرًا)). (الأخفش الأوسط، 1986، ص 143).
- حددْتُ مفهومَ الترجيحِ الصرفيّ بأنهُ إبراز أو تأكيد قوة أحد الدليلينِ في مسألة من المسائل الصرفية؛ وهذا الترجيح لا يتأتى إلاّ باجتهاد المجتهد أي قدرته على بيانِ العِلل الموجبة و إظهار

المزية التي تأكدَّ بها الدليل الراجح؛ لتتم غلبة جهة هذا الدليل و تقوية الحكم الذي يتأتى نتيجةً لهذا الترجيح.

- يؤكدُ بحثنا على حقيقةٍ مفادُها الارتباط الوثيق بين علومِ العربيةِ؛ ولاسيما العلوم الصوتيَّة والصّرفية وهي حقيقةٌ كثيرًا ما نصَّ عليها اللغويونَ القدماء في مؤلفاتِهم والمحدثون بالتَّنظيرِ تارةً وبالتنظيرِ والتطبيقِ تارةً أخرى.
- في مسألة منع الابتداءِ بالسّاكنِ في اللغة العربيَّةِ؛ احتكمَ ابنُ جنيّ إلى أساسٍ عروضي مفادهُ أنَّ كلَّ ما يُنطَقُ يُكتبُ، مثل التنوين في عَلَمٍ= علَمِنْ، والحرفُ المشدد في نحو: شدَّ، وشّرَّ= شَدْدَ، وشَرْرَ، وأنَّ المدَّة تُكتَب حرفين، الأول متحرك، والآخر ساكن في نحو: آمِنْ= أَأْمِن، ونحو آخر= أَأْخر.
- نبَّهَ ابنُ جنيَ على طبيعةِ أحرفِ العلّة من أنَّها تُمثِّلُ حركة الحرف الصحيح الذي يقعُ آخرًا (أي الفتحة والضمة والكسرة)، ممّا يعني توكيده على طبيعةِ هذه الأَحرف مُنطلِقًا من الحقائق العروضية،
- يؤكدُ ابن جني من خلال توظيفه لمسألة القوافي المطلَّقة والمُقيَّدة على أن القافية المقيَّدة أقلُّ شيوعًا في الشعر العربي مقارنةً بالقافية المطلقة، ومنبهًا في الوقتِ نفسهِ على أنّ أكثرَ الأحكام اللغويَّة واجبةٌ و أقلّها غيرُ واجبٍ؛ والحملُ على الأكثر لا على الأقل، وأنهُ يجبُ التعويل على القياس المسموع لغةً وشعرًا.
- أفادَ ابنُ جنيّ من التوجيه وهو عيبٌ يصيب حركات القافية المقيدة، ليرجحَ المجاورة بين الحركات في كلمة واحدةٍ، في نحو: ادْخُلْ، وبينَ كلمتينِ في جملةٍ، نحو: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)..

المصادر

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان. *(1989). العروض*. (تحقيق: أحمد فوزي الهيب). الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان. *(1990). الخصائص*. (تحقيق: محمد علي النجار). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان. *(1999). المنصف: شرح كتاب التصريف*. (تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.

[4] ابن السراج، محمد بن سهل] .*(1999) .الكتاب غير مذكور العنوان*[(تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد.

[5] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم .*(1972) .لسان العرب* .بيروت: دار صادر.

[6] الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة .*(1977) .القوافي* (تحقيق: أحمد راتب النفاخ). بيروت: دار القلم.

[7] الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة .*(1997) .كتاب العروض* (تحقيق: سيد البحراوي). القاهرة.

[8] البحراوي، سيد .*(1997) .العروض وإيقاع الشعر العربي: محاولة لإنتاج معرفة علمية* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[9] التبريزي، الخطيب .*(1996) .الكافي في العروض والقوافي* (تحقيق: حسن عبد الله الحساني). القاهرة: مكتبة الخانجي.

[10] الجرجاني، علي بن محمد الشريف] .*(1983) .الكتاب غير مذكور العنوان* .[بيروت: دار الكتب العلمية.

[11] جرير. (بدون تاريخ) .*الديوان* (شرح: محمد إسماعيل الصاوي). القاهرة: المكتبة التجارية.

[12] الحطيئة .*(1988) .الديوان* .بيروت: دار صادر.

[13] خلوصي، صفاء .*(1977) .فن التقطيع الشعري والقافية* .بغداد: مكتبة المثنى.

[14] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر .*(2006) .الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.

[15] عبد الجليل، عبد القادر .*(2011) .علم الصرف الصوتي* .عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

[16] عبود، صباح عطيوي .*(2014) .المقطع الصوتي في العربية* .عمّان: دار الرضوان.

[17] عتيق، عبد العزيز .*(1987) .علم العروض والقافية* .بيروت: دار النهضة العربية.

[18] عتيق، عمر .*(2014) .معجم مصطلحات العروض والقافية* .عمّان: نبلاء ناشرون وموزعون.

[19] الفارسي، الحسن بن أحمد .*(1981) .التكملة* (تحقيق: كاظم بحر المرجان). بغداد: جامعة بغداد.

[20] الهاشمي، محمد علي .*(1991) .العروض الواضح وعلم القافية* .دمشق: دار القلم.

[21] هلوارد، وليم بن الورد .*(1903) .مجموع أشعار العرب* .لايبزيغ: ألمانيا.